عُرف القبيلة.. وثأر الجاهلية

عبدالعزيز المخلافي

يقول تبارك وتعالى في محكم كتابه القرآن الكريم«وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين» بهذه الآية قدم الله سبحانه وتعالى الصلح مرتين قبل مباشرة التدخل الايجابي وبعده وذلك أمر طبيعي لمنع نزاع لايجوز إدارته بالقتل و سفك الدم انما الصلح في انهاء الخصومة بين أبناء الدار الواحد..ينطوي على الخير لما في الصلح أصلاً من امتثال لأوامر الله القائل«ولاتنازعوا» مع مافيه أيضاً من التزام بطاعته التي منها طاعة ولي الأمر لتفادي الثأر بوصفه نتيجة جراء مشكلة حلها مع الإقلاع عن ردود أفعالها واجب شرعي تجسيداً لما دعا اليه الاسلام معتبراً مسألة حفظ سلامة الإنسان واحدة من أهم الكليات الخمس التي قامت عليها مقاصد الشريعة الاسلامية وماجاءت دعوات الأنبياء والرسل إلا لحفظ النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق مصداقاً لقوله تعالى«ولكم في القصاص حياة يأولي الألباب»بمعنى حياة للآخرين وعظة وعبرة لمن تسول له نفسه حل خلافه مع أخيه أو جاره عبر طرق الانتقام البدائي غير القصاص الذي لاينفذه إلا صاحب الولاية العامة بتحكيم القضاء لكن الثأر جاهلية حرمها الإسلام ونهى عنها النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم قائلاً:«إن دماءكم وأموالكم واعراضكم حرامٌ عليكم كحرمة يومكم هذا»وإذا التقى المسلمان بسيفيهما في شجار فإن القاتل والمقتول في النار، لذلك فالثأر ظاهرة سيئة عواملها متداخلة وحلولها ممكنة لكنها على صلة وثيقة بمشكلة اجتماعية فيها تراكم تاريخي سلبي مع سبب آخر اقتصادي وضعف في الإيمان والوازع الديني مع وجود إرث لجهل مركب خاصة والثأر يعتبر من رواسب الجاهلية التي انتهت بالاسلام مصداقاً لقوله تعالى:«واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا» بيد أن الثأر بقي بعد نور الاسلام يستوطن العقلية العربية حتى اليوم وذلك نتاج البُعد عن اصلاح النفس مع نقص في الوعي واختلال في طبيعة البيئة واعوجاج بالنشأة الاجتماعية وضعف في القضاء وغياب هيبة الدولة والتعاطي مع النظام والقانون بنوع من اللامبالاة ناهيك عن تأجيل القضايا مع التطويل في اجراءات التقاضي لدى بعض المحاكم وذلك من جملة عوامل ساعدت مع نقص في الارشاد الاجتماعي على تفشي ظاهرة الثأر ومانجم عنها من آثار بغيضة تخللتها احقاد بل خلق الثأر كوارث مختلفة أثرت فعلاً على التنمية كما الحقت بمسيرتها اضراراً فادحة لذا راح ضحية الثأر الآلاف من الأبرياء مالم يكن اغلبهم لاناقة لهم ولاجمل بما حدث من ثأرات سببت عواقب وخيمة شملت نتائجها المؤلة الأخضر واليابس واختلط معها الحابل بالنابل خاصة والثأر هوخبط عشواء لايفرق بين الجاني والمجني عليه ولانلوم هنا القبيلة كما يحملها البعض خطأ مسئولية الثأر الاجتماعي بالعكس عرف القبيلة بدأ من نواة المجتمع، وهي الأسرة، والقبيلة مظلة اجتماعية فيها أعراف وعادات وتقاليد وأخلاقيات فاضلة لاخلاف على أنها محل احترام وتقدير كبيرين فالقبيلة لاتخل بالأمن ولاتستهدف الاستقرار، لما لا وتركيبة الدولة العربية بكل سلبياتها وايجابياتها هي انعكاس لواقع اجتماعي ينتمي لعالم ثالث متأخر وأقل نمواً مع مايواجه من مشكلات قائمة ولامجال لإنكارها لأن الثأر السياسي مثلاً فاق الثأر الاجتماعي لهذا لاينبغي في معالجة قضايا الثأر حتى لاتضيع الحقيقة أن يختلط الحقد مع العمل السياسي على غرار من يريد اقناعنا من أبناء جلدتنا كماقال الدكتور/محمد السيد سعيد بأن الشمس تشرق من الغرب ويتطلب الأمر اصلاحاً تاريخياً لمجرد اقناعها بالحقيقة مادام وهناك من يرى ربما رؤيته بالوكالة بأن مشروع قولبة الشرق الأوسط هو فريضة لجهة الكبير فيمايتعلق عمله بالاصلاح الخارجي، لاحل إلا بحركة اصلاح داخلي عربي لذلك تعتبر الجهود الوطنية لمعالجة قضايا الثأر ضرورة سيما حاضراً وتعد اصلاحاً لما لظاهرة الثأر من انعكاسات في تهديد الأمن والاستقرار من هنا تكتسب دعوة الرئيس مع خطوته لعقد صلح عام بين قبائل اليمن اهميتها في معالجة قضايا الثأر على ضوء تشكيل لجنة وطنية عليا موكل على كاهلها مع لجان فرعية مساعدة متابعة تلك القضايا والعمل على حلها في المحافظات المعنية حيث لوحظ تفاعل مع دعوة الرئيس، لكن ينبغي توسيع نطاق ذلك التفاعل مع رفع مستوى الجهد الشعبي ومؤازرة اللجان الفرعية بتشكيل لجان شعبية في المديريات التي تعاني من الثأر لمساندة اللجان الفرعية مع عقد ندوات توعية توضح أخطار الثأر وأبعاده المدمرة على مسيرة التنمية وإقلاق الوئام المدني والسكينة.. العامة ولكي يتضافر الجهد الشعبي مع الرسمي يتعين لإنهاء ظاهرة الثأر والقضاء عليها بحث اسبابها وحصر مشاكلها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة دوافعها لكي لاتتكرر نتائجها وبالذات الفصل في قضايا القتل.

مع تطبيق قانون تنظيم حيازة السلاح لأن الثأر كما قلنا هو نتيجة لمقدمة سابقة ترتبط بوجود مشكلة تجاوزها مرهون بالنظر اليها من مختلف جوانبها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وهو مايوجب ضرورة الاهتمام بالمشاريع ومنها التعليم والصحة والمياه والخدمات العامة مع إعطاء أولوية من قبل الحكومة وذلك للمناطق المتضررة من الثأر ثم الزام السلطات الأمنية وأجهزة الضبط بسرعة إحالة القضايا الى جهات الاختصاص وعدم تأخيرها لدى النيابة العامة مع تعزيز دور القضاء لأن تطويل المرافعات أثر سلباً في بعض المحاكم بل عطّل كثيرا من قضايا فيها مظالم معلقة لم يتم البت فيها وذلك لأسباب تحتاج الى الاهتمام والتنسيق المشترك بين الجهات المختصة مع بعضها البعض خاصة فيما يتعلق بقضايا الأوقاف، لابد من تنفيذ الاحكام الخاصة من جانب مع تنفيذ مماثل لكافة الاحكام القضائية على نحو خاص بالمواطنين وعام يخص ممتلكات الدولة ممثلة بجهة الأوقاف إذ لايصح دخول جهات اخرى تقرر فيما ليس لها به اختصاص مصير املاك وعقارات الدولة مالم يتم تنظيم العمل الذي تقوم به جمعيات بيع وشراء الأراضي ومانتج عن ذلك من مخالفات بل وثأرات وبالتالي لابد من وضع الحل الأمثل لذلك مع اقتران ازالة البناء العشوائي على الأقل بالتعويض النسبي مع فصل قضايا النزاع على أراض بين المواطنين وتبني سياسة تخطيط سليمة وإيجاد مناخات ملائمة تنهي المشاغلات وتمنع المكايدات بكافة اشكالها وانواعها ولكي يأخذ الصلح العام أبعاده الفعلية لابد من التفريق بين عُرف القبيلة المقبول وثأر الجاهلية المرفوض...

ظاهرة الثأر والتوعية المطلوبة

عبدالمجيد محمد التركي

■«النفس بالنفس» هذا النص القرآني يحمل في طيّه مدلولات تضمن حقوق الإنسان-أياً كان انتماؤه أو ديانته-وصيانة عرضه ودمه،وربما قام البعض من فاقدي المرجعية الصحيحة بحمل هذا النص على غير محمله الصائب معتقدين أنه يخوّل لهم أخذ هذا الحق بأيديهم دون الرجوع إلى القضاء،فطالما أن من يريدون الثأر منه متواجدٌ بينهم فلا داعي للجوء إلى الجهات المُخول لها التنفيذ والبتّ في هذا الأمر...

وقد ينطلق البعض-جهلاً-من منطلق«العيب»كأن يقول«والله ما أخذ حقي إلاّ بيدي،ماناش عاجز منه»...

■«ولكم في القصاص حياة يأولي الألباب»..أي سر وأي مغزى في هذا القصاص الذي يمنحنا الحياة؟،لاشك أنه يكمن في اجتثاث ظاهرة الثأر،أو بالأصح عدم انوجادها بتاتاً،فليس هناك مايستدعي وجودها في وجود النقيض الذي هو القصاص.

إذ يمثل هذا رادعاً لكل من تسوِّل له نفسه بسفك دم حرمه الله إلاّ بالحق،وهنا نضمن الحياة بانعدام هذه الظاهرة،حتى لايصير الثأر من الموروثات التي تتناقلها الأجيال فتمتد من أقصى الأرض إلى أقصاها.

والنص القرآني ينظر إلى الحياة من خلال القصاص من منظور أشمل وأعمّ،حتى لايؤخذ أحدٌ بآخر،فكم من أبرياء تسفك دماؤهم نيابة عن أقاربهم،فهناك من يقتل ولاذنب له إلا أنه من قبيلة المطلوب أو الغريم،الذي إن وجد بعد سنوات فلن يكون ذلك الذي قتل نيابة عنه كافياً وبذلك يعود دين الدم إلى مكانه ويصبح الدائن مديوناً ،وهكذا دواليك تستمر هذه الظاهرة طالما أن القضاء يقف موقف المتفرج.

■كنت حاضراً في أحد الأعراس التي تحولت إلى مأتم بسبب الإحتفاء بإطلاق النار الذي أدى إلى مقتل أحد المارة عن طريق الخطأ،ولأن هذا القتيل يتمتع بانتمائه إلى قبيلة«عَسِرة» فقد قامت الجهات المختصة بسجن أحد عشر شخصاً من أفراد الأسرة المتهمَة،ورغم مرور حولين كاملين إلاّ أنهم مايزالون في السجن،ليس لأنهم جميعاً جناة،ولكن سجنوا لغرض الحفاظ عليهم خشية أن يقوم أهل القتيل بتصفيتهم والثأر منهم جميعاً..وكان الأحرى بالجهات المختصة حمايتهم وإجبار الآخرين للانصياع للقضاء.

■هؤلاء الذين رضعوا ظاهرة الثأر مع حليب أمهاتهم وعلّق أهلهم البنادق على أكتافهم قبل الحقائب المدرسية بحجة أنهم في منحة تفرغ للثأر واعتبروا هذه الظاهرة التي نشأوا عليها من مقومات الرجولة،أقول:ماذا قدمنا لهم،ربما كانوا على استعداد تامّ لليقظة والخروج من دائرة الدم المفرغة إذا وجدت التوعية طريقاً إلى قلوبهم وعقولهم،فلن يمانعوا أن يعيشوا حياة آمنة مطمئنة مثل باقي خلق الله.

فالأمان النفسي والمعيشي هو ماجعل الناس يدخلون في دين الله أفواجاً،يقول الله تبارك وتعالى«الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»،أي شيء يريده الإنسان أكثر من هذا..

ذلك ماأقدم عليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية عندما قام بتوعية الناس و دعا الى عقد صلح لمدة خمس سنوات ربما أنها كافية لحل المشاكل الناجمة عن هذه الظاهرة واجتثاثها وماقام به الأخ رئيس الجمهورية يُعد خطوة جبارة للخلاص من ظاهرة الثأر إلى الأبد،ولن يتأتى ذلك إلا إذا قامت الجهات المختصة بتفعيل دورها وأولى هذه الجهات هي المسجد،ولاشك أن خطيب المسجد مسئول عن إيصال الموعظة بتكريس خطب الجمعة لتناول مثل هذه الظاهرة ومعالجتها واشباعها بالنصوص القرآنية والأحاديث الشريفة.

■ لكن الملاحظ أن«الخطبة الخطبة والجمعة الجمعة»والأحرى بخطباء المساجد تفعيل رسالة المسجد في تنبيه الناس من مغبة هذه الظاهرة بدلاً من تحويل المنابر إلى أماكن دعائية-كماهو الحال في بعض المساجد-وتسخير هذه المنابر للترويج لمذهب ما،أو لتكفير خلق الله أو للإعلان عن شريط جديد للشيخ فلان أو لجمع التبرعات لدول منكوبة في جزر واق الواق.

■في فترة من الفترات الزمنية المليئة بالقوارح التي كنا نسمعها ونبتلع ضجيجها ثلاث مرات أو أكثر يومياً مثل المضاد الحيوي كنت أقوم بكتابة مسودة الوصية وأقوم بتبييضها في المساء وإضافة ما استجد من الديون إن كتب الله لي السلامة.

كان ذلك بعد أن كنت قاب طلقتين أو أكثر لولا أن إشارة المرور انفتحت لكنت لقيت حتفي بنيران صديقه قبل أن أستمتع بعلاقية القات التي كادت أن تكون من نصيب أحد الغارة أو من نصيب فاعل خير يقوم بإبلاغ أهلي بمصرعي.

كان ذلك عندما قام أحد أنصار هذه الظاهرة بإطلاق الرصاص عشوائياً على أشخاص كانوا يستقلون سيارة أجرة،ولأن الرصاصة لاتعرف أحداً ولاتفرق بين الغريم وعابر السبيل فقد قتل بعض المارة وجرح البعض الآخر ولاذنب لهم إلا أنهم كانوا واقفين بانتظار إشارة المرور الخضراء التي كنت موفقاً في اجتيازها قبلهم،من هؤلاء صاحب دكان مجاور أصيب بطلقة في ساقه كان يصرخ أثناء اسعافه قائلاً:ياخلق الله أين أزيد أجي من وسط دكاني.

فرحت بعودتي سالماً من تلك المعركة المرتجلة وحمدت الله الذي أنجاني فأنا مازلت أعمل بالأجر اليومي«متعاقد»وباطل أن أموت قبل أن أشعر بنشوة التثبيت وأضمن لأولادي مايكفيهم مؤونة العيش بعدي.

حاوي خير

■أخيراً:إذا صلح الرأس صلح الجسد،وأعني هنا القضاء،فالتطويل في القضايا سنة بعد أخرى وعدم البت في القضايا التي طال مطالها لاشك أن هذا أحد العوامل التي تصيب أهل الدم بالإحباط واليأس وسيجمعون على أخذ حقهم بأيديهم عند شعورهم بالعجز عن مواصلة المشارعة التي أكلت كل مدخراتهم بعد أن أنفقوا وباعوا كل مايمتلكونه في شريعة وطلعة ونزلة،وهذه السنة تسير وهذه السنة تجي،وياقافلة عاد المراحل طوال،ولو أن القضاء فعّل دوره كما يجب لاختفت هذه الظاهرة بتاتاً،ولكن هذا مانرجوه.

■إذاً أين القصاص الذي سيمنحنا الحياة...وهل سنرى أحكاماً تنفذ في هذه السنوات الخمس ليكون تنفيذها رادعاً لكل من تسوِّل له نفسه بالقفز فوق الشرع والقانون ليأخذ حقه بيده؟

قمة العرب المثيرة للعجب !!؟؟

لندن - ناجي الحرازي

● رغم أن الغالبية العظمى من بني العرب فقدت ثقتها في ما يمكن أن ينتج عن لقاءآت قادة العرب في قممهم المثيرة التي ما إن تنفض جلساتها حتى نجد البعض يتحسر كمدا على ما إنفق عليها من أموال وما خصصت لها من جهود وموارد ، ورغم ماعرف عن قادة العرب بأنهم اتفقوا على أن لا يتفقوا أبدا ، ورغم الشعور العام بأن انعقاد القمم العربية ما هو إلا ظاهرة إعلامية تنتهي بانقضاء ايام القمة ، إلا أن البعض من قادة العرب ما يزالون يراهنون على المستقبل و يعتبرون ان عقد القمة بحد ذاته وفي موعدها المتفق عليه ، يعد إنجازا حتى وإن لم تثمر عن شئ لصالح الأمة العربية. وهو موقف متفائل شبيه بذلك الذي يطرح أن تحقيق شيء ما أفضل من تحقيق لا شيء، وأن الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن العربي ولو شكليا أفضل من غيابه تماما والاستسلام لمخطط تصفية الجامعة العربية والتخلص من ما تبقى من مظاهر الوحدة العربية .

وهذه حقيقة مؤلة يدركها زعماء العرب الأشاوس ، الذين يدركون أيضا أنهم إذا لم يحافظوا على الخيط الرفيع الذي مايزال يربط بينهم ،أو ورقة التوت التي مازالت تستر عورتهم ، الا وهي جامعة الدول العربية ، فإن حال مستقبلهم ومستقبل بلدانهم وشعوبهم لن يكون أفضل من حالهم في الوقت الراهن .

ومع ذلك فقد أثبتت الأحداث الأخيرة المتعلقة بقمة تونس ، التي تقرر تأجيلها بشكل عجيب ومثير للتساؤل، أن في قادة العرب من لم يعد يهتم لا بالخيط الرفيع ولا حتى بورقة التوت . بل إن بعض هؤلاء القادة العرب باتوا لا يأبهون بمشاعر شعوبهم ولا حتى بمشاعر الشعوب المتضامنة معهم .

في أوروبا بات المراقبون ، ممن يتابعون الشأن العربي ويتعاطفون مع العرب وقضاياهم ، يسخرون من العرب و قادتهم إلى درجة جعلتهم يتساءلون عن مدى علاقة شعوب العرب بما يفعله قادتهم ، وعن تأثير الرأي العام العربي في صناعة القرار السياسي ، وعن أشياء أخرى يعجز كثير من العرب المقيمين في أوروبا عن تفسيرها، بل وتجدهم يتجنبون الحديث عنها أو الخوض في تفاصيلها .

حتى أن البعض من هؤلاء العرب الحريصين دوما على التمسك بعروبتهم والدفاع عن قضايا امتهم وخصوصياتهم وأحيانا عن أنظمة الحكم فيها باتوا يشعرون بالخجل وهم يحاولون توضيح حقيقة مايجري في المنطقة العربية التي يبدو أن قادتها فقدوا سيطرتهم على مقاليد أمورهم المشتركة ، أو اجبروا على ذلك تحت تأثير الضغوط التي يتعرضون لها ، وباتوا يهتمون فقط بمصالح أنظمة الحكم في بلدانهم بل وبمصالحهم الضيقة ، دون أن يولوا المصلحة العليا لأمتهم ولشعوبهم ما تستوجبه من اهتمام وتقدير .

بقدر خيبة الأمل وعلامات التعجب والحيرة التي برزت عقب الإعلان المفاجئ عن تأجيل انعقاد قمة تونس قبل ساعات محدودة من موعدها المتفق عليه ، يعد ذلك التأجيل نكسة للعرب وضربة موجعة لأولئك الذين ما يزالوا يعولون على قمم العرب شيئا من الأمل . كما أنه يمثل في الوقت نفسة انتصارا للطرف الآخر ، سواء أكان من داخل العرب او من خارجهم ، ممن يراهنون على تشتيت العرب والقضاء على ما تبقى من مظاهر وحدتهم.

ومالم ينهض قادة العرب مجتمعين لتحمل مسئولياتهم والدفاع عن مصالحهم قبل فوات الأوان ، فلن يكون مستغربا أن تفجعنا التطورات اللاحقة بقرار الغاء الجامعة العربية واستبدالها بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ستختفي فيه خصوصية العرب وقضاياهم وهمومهم ، وسيتحولون من خلاله إلى دويلات صغيرة لاحول لها ولا قوة.

التعاقد مع المراكز الطبية في الخارج ... لماذا ؟

يحيى الكستبان

● تتسابق بعض الجهات والمؤسسات والهيئات والبنوك في اليمن إلى التعاقد مع المستشفيات والمراكز الطبية في الخارج لغرض علاج موظفيها الذين لا تتوفر فرص علاجهم في الداخل.

وهنا أتساءل لماذا هذا التدافع وما هي أوجه القصور هل في مستشفياتنا الحكومية بكوادرها أم في المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة أم في أطبائنا غير المؤهلين؟.

اعتقد أن الأسباب التي تدفع هذه المؤسسات للتعاقد مع المراكز الطبية في الخارج هي:-

× فقدان الثقة بين المريض والطبيب اليمني المؤهل والمستشفيات الخاصة.

× الابتزاز الذي يتعرض له المريض اليمني في بعض المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة.

× عدم الثقة في نتائج الفحوصات المختبريه والتلفزيونية في بعض المستشفيات العامة والمراكز الطبية الخاصة بعد إجراء نفس الفحوصات في الخارج.

× عدم التشخيص الدقيق لحالة المريض والذي على أثره تصرف وصفة العلاج واستعماله مما يؤدي إلى حدوث مضاعفات تؤدي إلى إسعاف المريض إلى الخارج .

× عدم محاسبة البعض من الأطباء الذين تتسبب أخطائهم الطبية في وفاة العديد من المرضى وخاصة الأطباء الأجانب مما يزيد من مخاوف المرضى اليمنيين وتحفزهم بالسفر إلى الخارج للعلاج.

× قيام البعض من المراكز الطبية بالمطالبة بدفع أجور المعاينة وقيمة المعالجات بالدولار..؟

× توفر الأجهزة الطبية الحديثة في مستشفياتنا الحكومية والتي كلفت الدولة الكثير من المبالغ بالعملة الصعبة لكن لا يوجد أشخاص مدربين يتعاملون معها ، مما يتسبب في ظهور نتائج غير دقيقة في الفحوصات مع أن من شروط التعاقد لشراء هذه الأجهزة تدريب الكادر الفني الخاص للتعامل معها.

والضحية في النهاية سمعة البلاد حيث نواجه دائما في أكثر من بلد عربي وأجنبي عبارات مثل(الا يوجد في اليمن أطباء) وهذا نتيجة للأعداد الهائلة من المرضى اليمنيين الذين يتدفقون إلى الخارج للعلاج.

مع أن البعض من الأطباء الأشقاء من الدول العربية يتذكرون أنهم كانوا يدرسون في كليات الطب مع زملاء يمنيين وكان الطلبة اليمنيون يتفوقون على نظرائهم العرب.

أنا أجزم ومعي الكثيرون بأن حال الطب في بلادنا لا يسر عدو ولا حبيب لكن من يتحمل وزر هذا الاهمال واللامبالاة هل هي وزارة الصحة أم نقابة الأطباء والصيادلة أم انعدام الضمير عند بعض الأطباء؟!

كما أتساءل هنا عن دور رجال الأعمال أين هم من هذا الموضوع الهام والضروري .

لماذا لا يقومون بتقديم خدمة لهذا الشعب الأبي ويتعاونون في إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتقدمة بأحدث الأجهزة ويستفيدون من المناخ الاستثماري الذي سهله لهم قانون الاستثمار ويقدمون هذه الخدمة لمواطنيهم الذين يتجرعون الآلام والمتاعب في الخارج وما يتعرضون له من عمليات ابتزاز ونصب ابتداء من وصولهم إلى المطار مروراً بالسكن وصولاً إلى المستشفيات والمراكز الصحية حتى يغادروا عائدين إلى أرض الوطن حتى أن البعض منهم يعود إلى بلاده وقد خسر كل شيء دون أن يستفيد من العلاج سوى رحلة المتاعب.

بل أن البعض من المواطنين قد لا تتجاوز تكاليف علاجهم في الخارج المئات من الدولارات لكن حسن نية المريض اليمني وثقته بأولئك البعض من الأطباء قد يخسر في تكاليف علاجه أضعاف أضعاف هذا المبلغ نتيجة الثقة في الأطباء الأجانب وفقدان الثقة في الطبيب اليمني.

وهنا أدعو الأخ/ الدكتور/ محمد يحيى النعمي وزير الصحة العامة والسكان أن يقوم بتفعيل دور الرقابة على المستشفيات العامة والخاصة والعيادات والمختبرات وذلك بإنزال لجان تفتيشية للإطلاع على أوجه القصور في هذه المنشآت الطبية والتي لا يرقى البعض منها إلى أدنى حد من المتطلبات الرئيسية، بدلاً من استمرار الوضع الذي هي عليه الآن والذي لا يرضي الله ولا رسوله ويكفي هذا الأهمال الذي ليس له مبرر.

كذلك أدعو إلى تفعيل نقابة الأطباء الصيادلة وأن تقوم بعملها خير قيام ، بدلاً من هذا الصمت والسكوت عن الوضع الصحي السيئ والذي أدى إلى تدني الوضع الصحي في بلادنا بسبب عدم الإشراف على المنشآت الصحية.

كما اوجه دعوة خاصة لمسئولي الجهات التي لديها اعتمادات مالية تسمح لها بالتعاقد مع المستشفيات والمراكز الطبية أن تمنح بعض المستشفيات العامة كمستشفى الثورة العام بصنعاء ومستشفى الكويت الجامعي والمستشفى الجمهوري بصنعاء والعديد من المستشفيات الحكومية في بلادنا وكذلك البعض من المستشفيات الخاصة ذات السمعة الطيبة والخدمة المميزة فرصة علاج موظفيهم والاستفادة من خبرات الأطباء المؤهلين الماهرين في أعمالهم وترك التعامل تلك المستشفيات والمستوصفات الخاصة التي لا يهمها سوى الربح فقط أما الخدمة فلا تجدها أبدا.

ولنا في مركزي القلب والكلي في مستشفى الثورة العام خير مثال على الإدارة الناجحة والأطباء المؤهلين والكادر الطبي الناجح.

لذا يجب أن ندعم الكادر الطبي المؤهل الذي يقدر هذه المهن الإنسانية سواء في مستشفياتنا الحكومية أو المستشفيات والمستوصفات الخاصة بكوادرها المختلفة المؤهلة والذين يرغبون في تقديم الخدمة الطبية المميزة بعيداً عن الماديات ،كما في مستشفى ابن سيناء التخصصي والذي يشرف عليه أمهر الأطباء اليمنيين المؤهلين وفي مقدمتهم الدكتور/ محمد عبد الله القطاع استشاري الجراحة العامة وجراحة المناظير والدكتور إبراهيم حسين النونو استشاري جراحة الكلى والمسالك البولية.

كما أدعو إلى مزيد من الضبط والحزم حيال أولئك الذين يتاجرون بأرواح الناس من خلال تهريب الأدوية وبصورة علنية أمام مرأى ومسمع من الجهات المعنية.

وأدعو إلى دعم الأدوية الخاصة بأمراض السكري والقلب والضغط وإنزالها إلى المرضى بسعر رمزي تعاطفاً وتعاوناً مع المرضى الذين يعانون من هذه الأمراض.

ختاماً أوجه مناشدة إلى الأخ/ الرئيس القائد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للتوجيه بسرعة استكمال إنشاء مدينة علي عبدالله صالح الطبية التي سيكون الصرح الطبي الشامل الذي سيساعد في تحسن الوضع الصحي.

وجهة نظر

كارثة مرورية

ابراهيم المعلمي

● الحادث المروري الأليم الذي داهم أحد الأسواق الشعبية وأودى بعدد من الضحايا وعشرات من الجرحى وتسبب في تدمير أكثر من عشر سيارات يوم أمس الأول قرب مدينة يريم ينبغي أن لايمر مرور الكرام، ليس لأنه الأول من نوعه بهذا الحجم ولكن لئلا تصبح مثل هذه الحوادث أمراً اعتيادياً.. وحتى لا تتحول هذه الكوارث إلى مجرد أخبار في الصحف والى أرقام إضافية في سجلات الموتى وتقارير إدارات المرور.

● الكارثة التي تسببت فيها قاطرة محملة بالحاويات لا نشك بأنها حملت ايضا قضاء وقدر أولئك البشر الذين قضوا تحت عجلاتها.. ولكنها ايضاً كانت مروعة إلى درجة مخيفة ورهيبة بحيث استدعت من كل من شاهدها أو تخيل فعلها ، تكثيف الدعاء والابتهال إلى الله سبحانه وتعالى بأن يلطف بعباده وأن يقيهم الموت تحت عجلات مركبة أو بفعل شاحنة متهورة.

● المعلومات التي وصلتنا إلى الصحيفة عبر مندوبها الخاص إلى موقع الحادث وتفاصيل وقع هذه الكارثة التي رواها لزميلنا بعض الجرحى والناجين وشهود العيان، تفوق ما نشاهده في أفلام الأكشن الأمريكية وتتجاوز خيال منتجي ومخرجي أفلام هوليود.

● لست هنا بصدد توجيه اللوم على أحد أو تحميل مسؤولية هذا الحادث أي طرف.. فهذه مسؤولية جهات التحقيق المختصة.. إنما ما يجب التأكيد عليه بصورة مجردة وعمومية .. هو أن الاهتمام بالجوانب الفنية للمركبات ، قاطرات او ناقلات أو وسائل مواصلات عامة أو خاصة يبدو غائباً تماماً، سواء من قبل مستخدميها أو من قبل جهاز الأمن المروري.

● فالمعلومات لدينا جميعاً أن مستخدمي وسائل النقل بأنواعها لايفهمون شيئاً في جوانب صيانة المركبة وليس لديهم أدنى فكرة عنها، وكل ما يفهموه هو أنها تسير بقدرة قادر.. وكل ما يتعلموه هو كيفية الجلوس خلف المقود ووضع الرجلين على الدواسات والانطلاق .. بل ان معظم السائقين لايدري كيف يغير إطار سيارته.

● ونعلم ايضاً أن ضوابط منح رخص القيادة لاتشترط إلمام السائق بعموميات وأساسيات استخدام المركبة ومنها بالضرورة الالتزام بصيانة السيارة بصورة منتظمة ودورية وعدم السماح لأي مركبة بنزول الشارع واستخدام الطريق العام مالم تستوف كافة شروط السلامة.

خمسون عاماً من الصداقة اليمنية الصينية..

أحمد عبدربه علوي

● ما شهدته العلاقات اليمنية – الصينية في الآونة الأخيرة يؤكد صحة مقولة أو نظرية أن الاقتصاد هو المحرك الأول للسياسة وأن المصالح هي التي تحكم سياسات الدول والعلاقات فيما بينها.. فلا توجد صداقة دائمة أو عداوة دائمة في العلاقات الدولية وإنما هناك فقط وعلى الدوام مصالح دائمة..

ومن التسليم بأهمية المصالح والعامل الاقتصادي في العلاقات بين الدول فإن ما يربط بين الصين واليمن أكبر وأهم كثيراً من مجرد المنافع المادية على أهميتها فما يربط بين اليمن والصين علاقة قوية وطويلة وأعمق وأكبر دليل واقع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين بكين وصنعاء..

وكان من أبرز ما أسفرت عنه زيارة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء المهمة إلى الصين توقيع سبع اتفاقيات للتعاون المشترك بين البلدين وبإجراء قراءة سريعة للمجالات التي تعلقت بها هذه الاتفاقيات التنموية بينهما شملت مجالات الاقتصاد والتعليم والطاقة والكهرباء والاتصالات...الخ وأظهرت الزيارة ان الشراكة مع الصين تجاوزت مرحلة الشعارات إلى واقع جديد ومرحلة متميزة تتصل بعلاقات الصداقة بين البلدين وتقدير اليمن قيادة وحكومة وشعباً للمواقف الصينية القوية تجاه تمتين علاقات التعاون الثنائية في جميع المجالات وبصورة خاصة في المجال التنموي المتعدد الأغراض ، وتأتي المجالات التي دارت حولها اتفاقيات التعاون السبع لتترجم بشكل عملي وواقعي- بعيداً عن المجاملة وكلمات البروتوكول الرسمي- المدى الحقيقي لعمق وصلابة هذه العلاقات، ولا شك ان الاتفاقيات المبرمة بين بلادنا وجمهورية الصين الشعبية الصديقة ستشهد انطلاقة للاستثمارات المشتركة والإستفادة من الفرص الكبيرة للبضائع الصينية في السوق اليمني .

وهكذا عندما تكون علاقات الدول تقوم على كلمات مثل السياحة والطاقة والاتصالات والقروض فإننا نكون أمام علاقات جادة يتوقع فيها الجانبان مشاركة حقيقية ومنافع متبادلة واذا كانت هذه العلاقات بدورها تتم بين دولتين مهمتين في مجاليهما الاقليمين مثل اليمن والصين فإن الكلمات المتبادلة بين رئيسي الحكومتين اليمنية والصينية تكون تعبيراً عن حقيقة قائمة لا مبالغ فيها ولا تضخيم .. ولعل ما يوضح ويؤكد هذه الحقيقة أكثر وأكثر اصطحاب رئيس مجلس الوزراء الأستاذ عبدالقادر باجمال معه في الزيارة وفداً ضخماً من كبار رجال الأعمال اليمنيين وأيضا الإعلان رسمياً من قبل الوفدين اليمني والصيني بالعمل على توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين، خاصة وان اليمن تعتبر خامس أكبر شريك تجاري للصين على مستوى الدول العربية بعد أن سجل حجم التبادل التجاري بينهما في نهاية العام الماضي ملياراً وتسعمائة مليون دولار.

إن من حقائق العصر الذي نعيشه في الألفية الثالثة ان المصلحة الاقتصادية بين الدول هي محور علاقاتها وتدرك القيادة السياسية في بلادنا هذه الحقيقة جيداً كما تدرك أيضا ان الاتصال المباشر بين قادة الدول يحقق ما لا تستطيع تحقيقه اتصالات المستويات الأدنى ولذلك تحرص القيادة السياسية في بلادنا على هذه الزيارات والحديث بشكل مباشر مع قادات وزعماء الدول .. ومعروف أن هذه الزيارة هي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء يمني للصين منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م .. تلك الدولة الكبيرة التي يعود تاريخ العلاقات بين البلدين إلى العام ١٩٥٦ ومن ثم فإن كلمات رئيس الوزراء الصيني عن أن العلاقات شهدت تطوراً وازدهاراً كبيرين منذ تولي الرئيس القائد علي عبدالله صالح المسئولية لم تأت من فراغ.

من جانبه عبر الأخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء عن التقدير لمشاعر الصداقة الفياضة التي يكنها الأصدقاء الصينيون تجاه الشعب اليمني وقيادته السياسية معرباً عن تقدير اليمن العالي لدعم الصين للنضال العربي من أجل الحق والعدالة والسلام..

كما أبدى رئيس الوزراء إعجابه بتجربة الصين في إنشاء المناطق الحرة «الاقتصادية» ويبذل قصارى جهده من خلال زيارته على نقل التجربة الصينية الرائدة إلى المناطق الحرة«كمدينة عدن» وغيرها من المناطق الحرة التي تزمع الحكومة بإنشائها في اليمن والعلاقات اليمنية الصينية تقوم على قناعة مشتركة بعدد من المبادىء التي تحكم السياسة الخارجية للبلدين في نبذ الإرهاب أينما وجد وتحقيق السلام والاستقرار إقليمياً ودولياً لتوفير المناخ الملائم لرفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعاشت الصداقة اليمنية – الصينية.